

ملخص رسالة ماجستير بعنوان: الإطار المحاسبى لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في عقود المضاربة الإسلامية مع التطبيق على المصارف الإسلامية .. للباحث/ عادل ممدوح غريب

ملخص رسالة ماجستير بعنوان

الإطار المحاسبى لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح فى عقود

المضاربة الإسلامية مع التطبيق على المصارف الإسلامية

إعداد الباحث/ عادل ممدوح

غريب(*)

إشراف: أ.د محمد عبد الحليم عمر

مقدمة:

يمثل عقد المضاربة الإسلامية الركيزة الأساسية لعمل المصارف الإسلامية فى جانب الموارد تكيف العلاقة شرعاً بين المصرف وأصحاب الحسابات الاستثمارية على أنها علاقة مضاربة المصرف فيها هو المضارب وأصحاب الحسابات الاستثمارية هم أرباب الأموال، أما فى جانب الاستخدامات فإن المضاربة تعتبر احدى الصيغ الاستثمارية الهامة التى يمكن ان يطبقها المصرف فى مجال استثمار الأموال.

ولقد ظهرت العديد من المشكلات العملية عند تطبيق قواعد وأحكام عقد المضاربة الإسلامية لا سيما وأن هناك اجتهادات مختلفة من الفقهاء فى هذا الشأن وحتى الآن هناك تطبيقات مختلفة فى المصارف الإسلامية بخصوص متى يتحقق ربح المضاربة ويثبت بالدفاتر ويوزع بين المصرف وأصحاب الحسابات الاستثمارية.

(*) مدرس مساعد بكلية التجارة جامعة الأزهر بنين بالقاهرة، وقد حصل بهذه الرسالة على درجة التخصص (الماجستير) من كلية التجارة جامعة الأزهر بنين.

وتأسيساً على ما سبق فإن البحث يهدف إلى وضع إطار محاسبى لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح فى عقود المضاربة يمكن تطبيقه فى المصارف الإسلامية وذلك إستناداً على القواعد الشرعية التى وردت فى كتب الفقه بشأن الجوانب المختلفة للربح فى المضاربة.

منهاج البحث:

فى سبيل تحقيق الهدف من البحث فإنه قد تم تقسيمة الى خمسة فصول على التحول التالى:

الفصل الأول: الإطار الشرعى للمضاربة:

وتتاول فيه الباحث الجوانب الشرعية للمضاربة من حيث حقيقتها وأركانها وشروطها وأنواعها وأهم الأحكام الشرعية للمضاربة والتى تتمثل فى حدود تصرف المضارب فى مال المضاربة وحكم مخالفة المضارب فى عمله وحكم ضمان رأس المال على المضارب والصور المختلفة لهلاك مال المضاربة ومن يتحمل به، وأحكام الربح من حيث متى يظهر الربح فى المضاربة هل بمجرد البيع أم لا بد من الإنتظار حتى نهاية الفترة المالية وإعداد الحسابات الختامية ومتى يتم تملكه وما هى شروط قسمة الربح بين رب المال والمضارب.

كما تتاول الباحث فى هذا الفصل صيغ التحويل والاستثمار المعاصرة - مثل الاستثمار فى الاسهم. الاستثمار فى شركات التوصية بالنسبة للشركاء الموصين والإقراض وصكوك التحويل ذات العائد المتغير، صكوك صناديق

ملخص رسالة ماجستير بعنوان: الإطار المحاسبى لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في عقود المضاربة الإسلامية مع التطبيق على المصارف الإسلامية .. للباحث/ عادل ممدوح غريب

الاستثمار وقروض المشاركة وشركات المحاصة - بالدراسة والتحليل وعرض لأوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينها وبين المضاربة الشرعية وقد خلص الباحث من الدراسة فى هذا الفصل بعدة نتائج منها:

١- يتسم فقه المضاربة بتعدد الآراء الفقهية فى المسألة الواحدة وهذا يمثل ثراء فكرى لهذه الصيغة إذ يمكن الاختيار من بين هذه الآراء ما يتفق ومقتضيات التطبيق المعاصر.

٢- اتفق الفقهاء على أن طبيعة المضاربة تتمثل فى وجود طرفين أحدهما يقدم المال والآخر يقدم العمل على أن يشتركا فى الربح الناتج حسب إتفاقهما وهى جائزة شرعاً وتأتى حكمة مشروعيتها فى حاجة الناس إليها.

٣- رغم تعدد أوجه الاستثمار السائدة فى التطبيق المعاصر والتى تقوم على طرفين أحدهما يقدم المال والآخر يقدم العمل إلا أنه لا توجد صيغة استثمارية تتشابه تماماً مع المضاربة.

٤- تتميز المضاربة عن الصيغ الاستثمارية التى قد تكون مشابهة لها فى بعض الأوجه مثل الإقراض بفائدة وقروض المشاركة، وصكوك التحويل ذات العائد المتغير فى العدالة فى توزيع مخاطر الاستثمار وحليّة ومشروعية العائد المتحقق.

الفصل الثانى: تحقق الأرباح فى المضاربة:

تناول الباحث من خلاله أسس تحقق الأرباح فى الفكر الإسلامى والفكر المحاسبى المعاصر والأسس الفقهية لتحقيق الأرباح فى المضاربة وكذلك تناول الباحث الأسس المحاسبية لتحقيق الأرباح والخسائر فى دفاتر المصرف

حالة كونه رب مال يستثمر جزءاً من أمواله بصيغه المضاربة وكذلك حال كونه مضارباً بأموال أصحاب حسابات الاستثمار.

وقد خلصت الدراسة فى هذا الفصل بعدة نتائج من أهمها:

١- كان للفكر الإسلامى السبق فى وضع المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالربح وإبراز تغاير هذه المفاهيم باختلاف الهدف من القياس كما كان له السبق فى إرساء وإبراز أسس تحقق الإيراد مثل أساس الإنتاج والأساس البيعى والأساس النقدى كما أنه وضع ضوابط الاختيار فيما بين هذه الأسس والتى تتوقف على نوع الإيراد وعلى طبيعة حدوثه وبما يحقق الأهداف الشرعية من وراء قياس الربح.

٢- يتوقف تحقق الربح فى المضاربة على توقيت التحاسب على الأرباح فإذا كان التحاسب فى نهاية المضاربة فإن تحقق الربح موقوف على رد رأس المال أما إذا كان التحاسب أثناء المضاربة فمن الفقهاء من يرى أن الربح يتحقق بمجرد ظهوره ومنهم من يرى أن تحقق الربح موقوف على قسمته وبناء عليه يتحقق الربح فى دفاتر المصرف كرب مال فى المضاربة المنتهية عند تصفيتها أما المضاربة المستمرة فإنه يمكن للمصرف الاختيار بين تحقق الربح بمجرد قيام المضارب بإعداد الحسابات الختامية أو تحققه عند قسمته وتوزيعه.

٣- أن الخسائر فى المضاربة يتحمل بها المضارب إذا ثبت تعديه أو تقصيره أما إذا لم يثبت تعديه أو تقصيره فإنها تعالج محاسبياً على أنها

ملخص رسالة ماجستير بعنوان: الإطار المحاسبى لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في عقود المضاربة الإسلامية مع التطبيق على المصارف الإسلامية .. للباحث/ عادل ممدوح غريب

خسائر رأسمالية يخفض بها رأس المال أو على أنها خسائر عادية تجبر من الأرباح ويتوقف ذلك على حجم هذه الخسائر وتوقيت حدوثها. وفى المصارف الإسلامية تعالج الخسائر العادية بالاختيار بين بديلين أولهما عدم الاعتراف بهذه الخسائر على أن يكتفى بظهورها فى دفاتر المضاربة لدى المضارب إلى أن تجبر من الأرباح، والثانى الاعتراف بهذه الخسائر مع بقائها معلقة فى صورة مخصص حتى تحدث أرباح فيتم خصم الخسائر وعلى أن يقلل حساب المخصص بمجرد إنتهاء الغرض منه.

٤- تتعدد صور تحقق الأرباح فى دفاتر المصرف حال كونه مضارباً بأموال أصحاب حسابات الاستثمار وذلك نظراً لتعدد الصيغ الاستثمارية التى يباشرها.

الفصل الثالث: قياس الأرباح فى المضاربة

عرض الباحث فى هذا الفصل الأسس المحاسبية لقياس الأرباح فى الفكر الإسلامى والفكر المحاسبى المعاصر، والجوانب الفقهيّة لقياس الأرباح فى المضاربة، وطبيعة الإيرادات والنفقات التى تدخل عند قياس الربح فى المصرف الإسلامى حال كونه رب مال يستثمر جزءاً من أمواله بصيغة وكذلك حال كونه مضارباً بأموال أصحاب حسابات الاستثمار.

وقد خلص الباحث بعدة نتائج من أهمها:

١- تناول فقه المضاربة تفصيلاً الضوابط التى يجب إعمالها عند قياس الربح وخاصة الضوابط المتعلقة بالنفقات من حيث طبيعتها وأنواعها والضوابط الشرعية التى يلزم توافرها لاعتبارها من النفقات الواجبة الخصم.

٢- يقاس الربح فى المضاربة المنتهية وفقاً لنظرية الميزانية عن طريق مقارنة صافى الأصول آخر الفترة بصافى الأصول أول الفترة، أما فى المضاربة المستمرة فإن الربح يقاس وفقاً لنظرية الاستغلال وذلك عن طريق مقابلة الإيرادات بالنفقات.

٣- الأصل فى طبيعة الإيرادات التى تدخل فى المحاسبة بين المصرف كمضارب وأصحاب حسابات الاستثمار تلك الإيرادات الناتجة عن نشاط الاستثمارات التى شاركت فيها أموال أصحاب هذه الحسابات، أما الإيرادات الأخرى مثل إيرادات الخدمات المصرفية وإيرادات الودائع الجارية فيختص بها المصرف.

٤- إن المصروفات الإدارية للمصرف لا تعد من النفقات الواجبة الخصم عند قياس الربح بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار.

الفصل الرابع: توزيع الأرباح فى المضاربة

تناول الباحث من خلاله أسس توزيع الأرباح فى الفكر الإسلامى والفكر المحاسبى المعاصر، والجوانب الفقهية لتوزيع الأرباح فى المضاربة مع تقديم الحلول لبعض القضايا والمشكلات التى تظهر عند توزيع الربح مثل إنتهاء المضاربة وفيها ديون، واحتساب راتب شهرى للمضارب، تعديل

ملخص رسالة ماجستير بعنوان: الإطار المحاسبى لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في عقود المضاربة الإسلامية مع التطبيق على المصارف الإسلامية .. للباحث/ عادل ممدوح غريب

نسبة توزيع الأرباح، إنتهاء المضاربة وهناك بضائع لم تبع، كذلك تناول الباحث الأسس التى تضبط توزيع الربح فى المصرف.

وقد خلص الباحث من دراسة هذا الفصل بعدة نتائج من أهمها:

١- يوجد الكثير من أوجه الاختلاف بين أسس توزيع الأرباح فى الفكر الإسلامى والفكر المحاسبى المعاصر ويرجع ذلك إلى اختلاف مصدر اشتقاق هذه الأسس إذ أن مصدرها فى الفكر الإسلامى أحكام الشريعة الإسلامية أما فى الفكر المعاصر فمصدرها أحكام ونصوص القانون المدنى.

٢- لقد أرسى الفكر الإسلامى العديد من الأسس التى تضبط توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء وذلك بهدف تحقيق العدالة بين الشركاء وهذه الأسس تتلخص فى:

- وجوب تحديد حصة كل شريك فى الربح عند التعاقد وأن تكون هذه الحصة فى شكل نسبة شائعة من الربح.

- وجوب إشترك جميع الشركاء فى الربح.

- وجوب تناسب النسب الموزعة من الربح مع الحصص المالية المقدمة من الشركاء.

- وجوب إشترك جميع الشركاء فى تحمل نتائج الخسارة.

٣- هناك عدة عوامل تؤثر على توزيع الأرباح بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار هذه العوامل هى حجم مصادر الأموال المتاحة للاستثمار، معدل الاستثمار، وأولوية الاستثمار كما تتعدد العوامل التى تؤثر على توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار فهناك عدة عوامل تؤدى

إلى وجود تمايز بين أصحاب حسابات الاستثمار عند توزيع الأرباح هذه العوامل هي (رصيد الحساب، معدل الاستثمار، نسبة الربح المشروطة في التعاقد، مدة الاستثمار).

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

تناول الباحث من خلاله مفهوم المصارف الإسلامية وأنشطتها ومدى ملائمة المضاربة للاستثمار المصرفي، كذلك تناول الباحث تحليل للبيانات الواردة بقوائم الإستقصاء بهدف التعرف على ما يجرى عليه العمل بخصوص المحاسبة على أرباح المضاربات في المصارف الإسلامية مع عرض للنتائج المستقاة من هذا التحليل

وقد خلصت الدراسة في هذا الفصل بعدة نتائج من أهمها:

- ١- يتمثل الدور الإنمائي للمصرف الإسلامي في المشاركة في خطط التنمية باستخدام الصيغ الاستثمارية الإسلامية وهذا يلقي عليه العديد من المسؤوليات منها إيجاد النظم المحاسبية التي تضبط تحقق وقياس وتوزيع الأرباح في كل صيغه من هذه الصيغ وبما يتفق مع الشرع.
- ٢- تتميز المضاربة بالعديد من المزايا التي تؤكد ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية وإمكانية استخدامها كبديل مشروع لقيام المصرف بأداء بعض الأعمال والخدمات قد يتعذر عليه القيام بها بدون هذه الصيغة.

ملخص رسالة ماجستير بعنوان: الإطار المحاسبي لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في عقود المضاربة الإسلامية مع التطبيق على المصارف الإسلامية .. للباحث/ عادل ممدوح غريب

٣- عدم وجود أسس محاسبية موحدة لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في المضاربات تطبق من قبل المصارف الإسلامية ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد الآراء الفقهية وإتباع كل مصرف لرأى من هذه الآراء.

التوصيات:

في ضوء هذه الدراسة وما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصى بما يلي:

١- يجب على المصارف الإسلامية التوسع في استخدام صيغة المضاربة كصيغة استثمارية إذ أنها لا تقل أهمية عن باقي الصيغ الاستثمارية الأخرى.

٢- يجب على المصارف الإسلامية الإتفاق فيما بينها على أسس موحدة بشأن تحقق وقياس وتوزيع الأرباح في المضاربات تستخدم كأساس للتطبيق على مستوى كافة المصارف يتم إختيارها من بين البدائل المطروحة، إذ يترتب على ذلك قيام المصارف بإنتاج معلومات في ظل أسس موحدة مما يسهل معه إمكانية المقارنة بينهم.

٣- تعد قضية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية وجوانبها المحاسبية من الأهمية مما يستدعى إخضاعها للبحث على نطاق واسع حتى تتمكن هذه المصارف من التوصل إلى أسس موحدة وعادلة لأن ذلك يتعلق بالوجوب الشرعى في الحذر من أكل أموال الناس بالباطل وكذلك إبراء الذمم وإعطاء كل ذي حق حقه.